

ملتمسو اللجوء البورميون في تايلاند: لا مكان بعد للجوء إليه

تشن تشن لي و إزلا غلايستر

لا يزيد النظام الحالي لالتماس اللجوء عن كونه أكثر من مجرد لعبة حظ. ولن يتغير الوضع إلا إذا تمكنت السلطات التايلاندية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إرساء نظام لالتماس اللجوء يتسم بالمنهجية والعدالة بدلا من النظم المشروطة بأحداث وتواريخ خاصة.

بالبورميين الساعين للجوء والمسجلين بالبقاء مؤقتاً في تايلاند على أن تتولى تقديم المساعدات إليهم الأمم المتحدة وغيرها من وكالات الإغاثة. وحتى الآن، نجد أن جهود الدفاع التي قامت بها مفوضية شؤون اللاجئين وبعض المنظمات الدولية لم تصادف سوى قدرا محدودا من النجاح.

وقد أوردت إحدى التقارير التي وضعت في عام ٢٠٠٥ من قبل خدمة اللاجئين اليسوعية ولجنة الإنقاذ الدولية حول أوضاع حملة القسائم البورميين في تايلاند أن جميع الأفراد الذين يبلغ قوامهم ٣٥٣ رجلاً والذين تمت دراسة حالتهم قد عانوا من الاضطهاد في بورما كما قد يتعرضوا لخطر التعرض لانتهاكات تمس حقوقهم الإنسانية إذا ما عادوا إلى ديارهم. ونظراً لعدم حيازتهم لأي مستندات رسمية تبرر وجودهم، تعتبرهم السلطات التايلاندية كمهاجرين غير شرعيين ومن ثم يكونون عرضة للاعتقال والاحتجاز والترحيل. ولكي يتسنى لهم تجاوز هذه المحنة والعيش بسلام، انتهى الحال بالكثيرين منهم إلى العمل بصفة غير شرعية في تايلاند، وذلك غالباً في ظل أوضاع تتسم بالاستغلال. وعلى خلاف اللاجئين المقيمين في المخيمات، نلاحظ عجز اللاجئين وملتمسي اللجوء عن الحصول على الخدمات الأساسية من المنظمات غير الحكومية، حيث يعاني الكثير منهم عدم كفاية المأوى والغذاء ويكونون عرضة بصفة مستمرة لحمات الاعتقال وتتم مصادرة أموالهم وممتلكاتهم.

إن تقديم القسائم لمن قاموا باحتجاجات سبتمبر لهو أمر محمود، فقد أعطى هذا الإجراء الأمل لمن يحملون التماسات أصيلة باللجوء للتسجيل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مرة أخرى وأن تقوم السلطات التايلاندية بإعادة تفعيل نظام هيئة القبول الإقليمية في

وفي سبتمبر ٢٠٠٦، تم نقل أكثر من ٢٠٠٠ من حملة القسائم إلى المخيمات في إقليم تاك وخضعوا لإجراءات التماس اللجوء التايلاندية من قبل الجهة المعروفة باسم هيئة القبول الإقليمية (PAB). وهؤلاء جميعهم معترف بهم كلاجئي مخيمات. ورغم المناقشات الدائرة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات التايلاندية، لم يتم نقل أحد من حملة القسائم الباقين إلى أي من المخيمات، فقد ظلت غالبية ملتسمي اللجوء بلا حماية منذ بداية عام ٢٠٠٤.

وفي ١٥ سبتمبر ٢٠٠٧، قامت مفوضية شؤون اللاجئين بإعادة فتح باب التسجيل لجميع الوافدين إلى تايلاند بعد هذا التاريخ للأسباب المتعلقة بالاحتجاجات في يانغون. ورغم ذلك، وكما هو الحال مع المجموعة السابقة من حملة القسائم، لا تمنح القسائم الجديدة أي وضعية قانونية في تايلاند ولا يُمنح بموجبها أي حقوق؛ فهي مجرد وثيقة تثبت أنه قد تم تسجيلهم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتمثل مجرد طلب للسلطات التايلاندية بعدم اعتقال أو ترحيل حاملها.

وخلال الأعوام القليلة الماضية، كانت المنظمات الدولية شاملة منظمة خدمة اللاجئين اليسوعية (JRS)، تدافع عن حملة وغير حملة القسائم على السواء لكي يتم عرضهم على لجنة البت في وضعيتهم كلاجئين وقبولهم داخل المخيمات التسعة الرسمية على امتداد الحدود. وقد قُدمت التوصيات إلى الحكومة التايلاندية للسماح

إذا جاز لنا أن نتحدث عن نتيجة واحدة إيجابية نجمت عن ردة الفعل الوحشية للجنة السياسية البورمية إزاء المظاهرات السلمية التي انطلقت في يانغون في سبتمبر ٢٠٠٧، فكانت هذه النتيجة هي قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بفتح أبواب التسجيل أمام ملتسمي اللجوء من بورما. ويأتي هذا الإجراء بعد فترة تعليق امتدت عامين بداية من نوفمبر ٢٠٠٥ عندما أوقفت المفوضية، بناء على طلب السلطات التايلاندية، تسجيل أي شخص من بورما يتلمس اللجوء والحماية الدولية في تايلاند.

وحتى يناير ٢٠٠٤، استطاعت مفوضية شؤون اللاجئين إجراء تحديد كامل لوضعية اللجوء (RSD) لملتسمي اللجوء من البورميين. ونتيجة لرغبة السلطات التايلاندية في أن تكون لها اليد الطولى في عملية متابعة طلبات اللجوء والبت فيها، فإن ملتسمي اللجوء القادمين من بورما بعد يناير ٢٠٠٤ ليس بوسعهم التسجيل إلا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحصول على قسيمة (ومنذ ذلك الحين صار من الشائع الإشارة إليهم بـ 'حملة القسائم'). أما الوافدون منذ نوفمبر ٢٠٠٧ فلم تكن ثمة فرصة متاحة لهم للتسجيل أو استلام أي شكل من أشكال التوثيق أو الحماية.

كانت هناك في السابق ثلاث مجموعات من حملة القسائم مقرها في أقاليم بانكوك وماي سوت وكانشانابوري، ويصل تعداد أفراد هذه المجموعات إلى ٨٨٧،١ نسمة.

نشرة الهجرة القسرية ٣٠

الأمل التي فتحت نتيجة لاحتجاجات سبتمبر في بورما لكي تعيد تايلاند والمجتمع الدولي إصلاح مواقفهما ستؤدي إلى تحسن أكبر في الأوضاع ومستقبل أفضل حالاً أم لا.

تشن تشن لي (chen@jrs.or.th) هو مسؤول الرعاية والمعلومات، أما إيزلا غلايستر (isla@jrs.or.th) فهي منسقة برنامج ماي سوت لفرع منظمة خدمة اللاجئين اليسوعية بتايلاند (www.jrs.or.th).

١ من واقع المعلومات المستقاة من عدد من رسائل البريد الإلكتروني المتبادلة مع مقر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بانكوك، أكتوبر ٢٠٠٧.
٢ لا مكان للجوء إليه، منظمة خدمة اللاجئين اليسوعية ولجنة الإنقاذ الدولية، ٢٠٠٥.

www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/RMOI-6E83HG?OpenDocument

٣ أنظر مقال الذي كتبه فيرا دين أوتر بعنوان 'طالبو اللجوء واللاجئون في المناطق الحضرية في تايلاند'

، العدد ٢٨ من نشرة الهجرة القسرية:

http://www.hijra.org/PDF/NHQ28/49-50.pdf

شؤون اللاجئين بوضوح بأنهم سوف يتوجب عليهم مواصلة الانتظار.

ثمة خوف من أنه إذا لم تقم الحكومة التايلاندية بتسريع البت في مطالب اللاجئين الجدد من البورميين لاكتساب وضعية اللجوء، فسوف تنشأ مجموعة جديدة من حملة القسائم البورميين، وبما يضاف إلى القائمة الطويلة التي لا تزال بانتظار أي شكل من أشكال الحلول الدائمة.

ولعل الفئة الأكثر سوءاً في أوضاعها هي تلك التي لم تسنح لأفرادها الفرصة لتسجيل أنفسهم ومن ثم لا يستطيعون الحصول على الحماية ولا أمل أمامهم في التماس اللجوء. وسوف يتعين على حملة القسائم وملتزمي اللجوء البورميين هؤلاء، في ظل انعدام أي مستندات معهم وعدم الرغبة في استقبالهم والعيش في ظل النسيان، أن يواصلوا معيشتهم على هامش الحياة. ولا يزال علينا الانتظار لنرى ما إذا كانت بارقة

أجل البت بشأن جميع ملتزمي اللجوء البورميين. ورغم أن إنشاء هذه الهيئة جاء في عام ١٩٩٩، إلا أن أداءها كان يعاني بصفة عامة من الترهل وانعدام النتائج الملموسة. ويرجع ذلك في جانب منه إلى الخوف من أن قبول الحالات الحالية من شأنه أن يكون عامل دفع يشجع المزيد من البورميين على المجيء من بورما والتماس اللجوء في تايلاند.

وبالنسبة لملتزمي اللجوء الذين فروا من بورما في أعقاب عمليات القمع الوحشية لاحتجاجات سبتمبر، والذين أصدرت لهم قسائم تسجيل مؤقتة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فلا زالت هناك شكوك حول ما إذا كان سيتم البت في طلباتهم من قبل هيئة القبول الإقليمية من عدمه. وبالنسبة للآلاف من حملة القسائم وغيرهم ممكن كانوا يأملون حدوث تغير في السياسات ولفت أنظار العالم لمحتهم، أعلنت مفوضية